الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2023–2024

المحور الثالث: تطور الفكر الإقتصادي:

المحاضرة الثامنة: الفكر الإقتصادي للمدرسة التجاري (المركنتيلية)

1- نشأة المذهب التجاري:" يمكن إرجاع نشأة هذا المذهب على عام 1550حين ظهرت في انجلترا جماعة تسمى بـ"بأنصار المعادن النفيسية"، وسادت سياسيات وأساليب المذهب التجاري الإقتصادي طيلة نحو مائة وخمسون عاما في الدول الأوروبية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وممن روجوا لهذا النوع من السياسات والأساليب الإيطالي" **انطونيو سيرا**" الذي نشر في عام 1613 رسالة ضمنها تعاليم هذا المذهب الرئيسية، وآخر من أسهم فيي هذا الميدان "**ألسير جيمس ستيوارت**" بكتابه "**بحث في مبادئ الإقتصاد السياسي**" الصادر عام 1776، حيث تعتبر المعادن النفيسة عند أصحاب المذهب التجاري الشكل المفضل من أشكال الثروة القومية لأنها مصدر القوة والعظمة فإذا لم تملك الدولة مناجم للذهب فإن في إمكانها الحصول على حاجاتها من هذين المعدنين عن طريق التجارة وهذا سيتتبع أن يكون الميزان التجاري في صالحها لأن زيادة الصادرات على الواردات معناها تدفق الذهب والفضة عليها"[1].

- ويمكن تعريف التجارية أو المذهب التجاري بأنه "مجموعة السياسات والتدابير الاقتصادية التي كان يدعو إليها بعض الاقتصاديين، وطبقها رجالات الدولة والمسؤولون في معظم البلدان الأوربية في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني:الصناعة والزراعة ولاسيما في مجال تنظيم التجارة الخارجية والنقل البحري بهدف تحقيق ميزان تجاري رابح ومنع خروج المعادن الثمينة من البلاد، ومحاولة تجميع أكبر

[1] – ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الإقتصاد: مذاهب، أنظمة، نظريات إقتصادية، أسواق**، الجزء الأول، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 21.

كمية ممكنة من الذهب والفضة داخل حدود الدولة، بوصفهما يمثلان الثروة التي يجب أن يكون الحصول عليها هدفا أعلى للدولة"[2].

2- الأسس والمبادئ الفكرية للمذهب التجاري: تقوم المدرسة التجارية على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي نوجزها في التالي:

- تمجيد المعادن النفيسة والسعي للحصول عليها وذلك بموجب وسيلتين هما:[3]

- **الوسيلة الأولى:** التأكيد على دور الدولة في رسم السياسة المعدنية التي تنحصر بـ:

أ- منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج للحفاظ عليه من الشرب.

ب- إلزام المصدرين أن يجلبوا لقاء حصيلة الصادرات ذهبا أو فضة وإلزام المستوردين أن يستوردوا مقايضة بسلع وطنية.

ت- تشجيع البنوك لمنح فائدة مرتفعة على الودائع الأجنبية.

ث- قبول النقود الذهبية والفضة بأكثر من قيمتها.

ج- تعتبر المعادن والنفيشة الشكل المفضل من أشكال الثروة القومية.

الوسيلة الثانية: إذا لم تملك اللدولة مناجم لذهب والفضة فإن بإمكانها الحصول على حاجتها من هذين المعدنين عن طريق التجارة من خلال:

أ- العمل على زيادة الصادرات وتقليل الإستيراد بحيث يدفع الفرق بينهما ذهبا.

ب- تشجيع الصناعات المحلية.

ت- فرض قيود على بعض الأنواع من المنتجات المستوردة.

ث- التقليل من الاستهلاك وخاصة بالنسبة للمنتجات.

ج-حصر عمليات النقل على البواخر ووسائل النقل الوطنية.

---

[2]- حبيب مطانيوس، **التجارية (المركنتلية)**، الموسوعة العربية، متاح على الرابط التالي: http://arab-ency.com.sy/detail/1826 ، تم تصفح الموقع بتاريخ:2021/03/01.

[3] - عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص ص 98-99.

ح-تجويد النوعية والأخذ بمبدأ المنافسة عند التصدير.

خ-منع قيام الصناعة في المستعمرات.

- **تحقيق ميزان تجاري فائض:** كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم عن العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معادن نفيسة، فالثروة عندهم تعتمد بصفة أساسية على ما يملك البلد من ذهب وفضة والإستزادة من المعدن النفيس معناه الإضافة إلى ثروة الأمة، فالطريق الوحيدة لديهم لزيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة يكون عن طريق التجارة الدولية، وهذا لا يتحقق رصيد البلد من المعادن النفيسة يكون عن طريق التجارة الدولية، وهذا لا يتحقق إلا إذا باع البلد سابقا للعالم الخارجي بقيمة تزيد على كمية ما يشتريه أي إذا حقق فائضا في ميزانه التجاري[4].
- **تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية:** نادى التجاريون بضرورة ضمان التجارة الداخلية وهو مايعني توسيع السوق الداخلية عن طريق إزالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة لإقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات، ولكن مع الإحتفاظ بها للسلع القومية، وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية بإتخاذ إجرءات حمائية يقصد بها حماية الإنتاج المحلي بالحد من الواردات (عن طريق ضريبة جمركية عليها أو منعها من الدخول)، وإتخاذ إجراءات تضمن إكتساب الأسواق الخارجية للصادرات الوطنية مثل مساندة الشركات التجارية الكبرى، وتطوير الأسطول التجاري للنقل والحرب لإكتساب المستعمرات والحفاظ عليها فهم إذن يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الإقتصادية[5].

---

[4] - إبراهيم مشورب، **مرجع سابق**، ص 36.

[5] - محمد دويدار، **مرجع سابق**، ص 201.

* وهو **جان بتيست كولبير** واحد من أهم وزراء لويس الرابع عشر، ويعتبر من دعاة المذهب التجاري في فرنسا.

- وقد إختلفت صور تدخل الدولة من بلد إلى آخر فقد غلب على تدخل الدولة في اسبانيا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر اقليم الدولة، وفي إنجلترا تمثل تدخل الدولة في المساهمة في إقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة وخاصة التجارة الخارجية والنقل البحري، أم في فرنسا فقد إتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وقامت بتنفيذ سياسة **كولبير*** بإتخاد كافة الوسائل التي تؤدي إلى التوسع الصناعي بقصد زيادة الصادرات[6].
- **الإحتكار والمنافسة:** تعدى سلوك إنجلترا فكرة حماية الصناعة الوطنية إلى فكرة القضاء على المنافسة فقوانين الإبحار والشحن لم تكن مجرد وسيلة لتحقيق بعض الأرباح من السيطرة على هوامش النقل والتأمين وما يتصل بها من خدمات تفريغ وتحميل، بل كانت موجهة ضد الأسطول الهولندي المنافس البحري الأكبر[7]، حيث شجع المركانتليون على الإحتكار في الأسعار والسلع وبذلك تراجع السعر العادل أمام المركانتلية ومن هنا كانت منح وبراءات الإحتكار تعطي بحرية كبيرة في إنجلترا في عصر الملكة إليزابيث، وكانت هذه المنح هبة سخية إلى ان قيدها البرلمان الإنجليزي خلال حكم جيمس الأول بموجب الإحتكارات في العامين 1623-1624، ومن جهة أخرى لما كان الثراء والسعي إليه قد أصبح موضع إحترام صار أخذ الفائدة على رأس المال إذا لم يتجاوز حد الاعتدال أمرا مقبولا وأصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة عملا مشروعا[8].
- **زيادة السكان** :يرى أنصار التجارية ضرورة زيادة السكان في البلد، لأن هذه الزيادة تسهل الحصول على يد عاملة رخيصة، وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، من ثمّ زيادة الأرباح والثروة. وفي الوقت نفسه فإنهم يرون أن نمو التجارة

---

[6] – نفس **المرجع**، نفس الصفحة.

[7] – معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، الجامعة الإفتراضية السورية، سوريا، 2020، ص 61.

[8] – حكيم مختار طلبة، **مرجع سابق**، ص ص 36،37.

والصناعة يسمح بتشغيل عدد أكبر من الناس، مما يؤدي إلى تشجيع زيادة السكان ويقود إلى تقوية الدولة. وهكذا فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان يرتبط أحدهما بالآخر وهما مرتبطان ببناء قوة الدولة[9].

- **ترتيب أوجه النشاط الإقتصادي:** كانت المفاضلة بين أوجه النشاط من المسائل التي شغلت رجال الفكر التجاري منذ زمن قديم فقد تولد شعور بأن الحرف لا يمكنها أن تكون بنفس الأهمية ويجب ترتيبها حسب مردودها من المعادن النفيسة ومن هنا جاءت المفاضلة بين الزراعة والتجارة والصناعة، فكانت الت**جارة الدولية** في قمة النشاطات التي تساهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس، كما أعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الدولية فالصناعة هي أساس الصادرات التي يأتي للبلد بالمعدن النفيس وقد ترتب على ذلك انهم كانوا ينادون بإتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية كإعفاء المواد الأولية من الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب مخفضة، أما الزراعة فلم تحظى من طرف التجاريين بتقدير يذكر لأن حسب منظورهم للأمر فإن الزراعة لا تستطيع زيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة[10].

---

[9] – حبيب مطانيوس، **مرجع سابق**.

[10] – سعيد النجار، **المدرسة التجارية–الماركانتيلية–**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على الرابط التالي:

https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%86%D8%AA%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/ ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/03/31.

3- مذاهب السياسة الإقتصادية للمدرسة التجارية: يمكن التميز بين أربعة تيارات في الفكر التجاري يمثل كل منها في سياسة إقتصادية محددة تتلائم مع الظروف التي كانت آنذاك وتتمثل هذه التيارات في مايلي: [11]

أ- **المذهب التجاري المعدني في إسبانيا** Bullionisme :يقوم هذا المذهب على أن ثروة الدولة تتمثل في مقدار النقود المسكوكة من الذهب أو الفضة التي تمتلكها، لما كانت إسبانيا تمتلك مناجم الذهب في العالم الجديد (البيرو والمكسيك) تركز اهتمام التجارية على جلب أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة من ممتلكات إسبانيا فيما وراء البحار والعمل للمحافظة عليها ومنع تسربها خارج البلاد. ولمنع تسرب المعادن طالب أنصار التجارية في إسبانيا بمنع خروج النقود المسكوكة والسبائك، كما دعوا إلى الحد من الاستيراد عن طريق فرض الحماية الجمركية. وسنّت السلطات الإسبانية القوانين التي ألزمت البواخر التي تحمل البضائع المصدرة تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، كما منعت التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل إسبانية من إخراج الذهب والفضة وألزمتهم شراء سلع إسبانية مقابلها.

ب-**المذهب التجاري الصناعي في فرنسا: Industrialisme** لم يكن لفرنسا مناجم للذهب والفضة كما كان لإسبانية، ولذلك كانت مسألة الحصول على المعادن الثمينة أي الثروة بمفهوم التجاريين الشغل الشاغل للاقتصاديين ورجال الدولة. غير أن التجاريين في فرنسا نظروا إلى المعادن الثمينة بوصفها ثروة كفيلة بتوفير السلع والحاجات اللازمة للمعيشة، ولذلك تركز الاهتمام على التدابير اللازمة لتوفير أكبر قدر ممكن من الثروة.

- اقترن المذهب التجاري في فرنسا باسم كولبير Colbert وزير المالية، الذي كان يعتقد بأن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها وبأن زيادة كمية المعادن الثمينة في دولة معينة غير ممكنة إلا على حساب الدول الأخرى. إذ إنّ كمية المعادن

---

[11] - حبيب مطانيوس، **مرجع سابق**.

الثمينة محدودة تدور في أوربة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. ولذلك تركزت جهود التجارية بزعامة كولبير على مجموعتين من التدابير:

- وضع قواعد لتنظيم الإنتاج تضمن تحسينه وتزيد قدرته على المنافسة.
- وضع قواعد الحماية الجمركية إزاء السلع الأجنبية.
- وعلى الرغم من تأكيد الاقتصاديين الفرنسيين من أنصار التجارية: **جان بودان وأنطوان دي مونكرتيان،** على أهمية الزراعة في الاقتصاد الفرنسي أثرها في زيادة الثروة القومية فقد كان كولبير يركز كل الاهتمام على دعم الصناعة وتحسين جودة الإنتاج الصناعي وتوفير كل الشروط المواتية لتقوية الصناعة الفرنسية. ومن أجل ذلك اتخذت الإجراءات والتدابير التالية:
- إقامة مصانع ملكية لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه.
- منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة.
- فرض أسعار متدنية على المواد الغذائية للإبقاء على الأجور منخفضة، وتوفير يد عاملة رخيصة وفرض أسعار متدنية على المواد الأولية ومنع تصديرها لتوفيرها للصناعة بتكلفة متدنية.
- فرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني وإعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية.
- إقامة المنشآت البحرية وتوسيع الأسطول وفرض رسوم إضافية على السفن الأجنبية بنسبة حمولتها عند رسوها في الموانئ الفرنسية .
- تأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج.

ت- مذهب التجارية التجاري في بريطانيا Commercialisme : ركز اهتمام أنصار المذهب التجاري في إنجلترا على التجارة الخارجية وتنشيطها واتخذ المذهب ثلاثة اتجاهات: حماية النقد ومخزون المعادن الثمينة، وحماية الإنتاج، وتشجيع البحرية الإنجليزية والتجارة، وكان التركيز شديدا على الاتجاه الأخير منها، حيث عملت بريطانيا على

تشجيع التجارة الخارجية فسنّت القوانين لحمايتها وتشجيعها ولاسيما قوانين الملاحة الإنجليزية التي أوجبت نقل السلع المستوردة حصراً على السفن الإنكليزية وكذلك السلع المصدرة أو المستوردة بين إنجلترا ومستعمراتها. كما صدرت قوانين الحماية الجمركية التي فرضت رسوماً جمركية عالية على السلع الاستهلاكية المستوردة وخفضتها على السلع المخصصة لإعادة التصدير (تجارة الترانزيت).

ث-المذهب التجاري المالي أو مذهب الخزانة Cameralisme : اتخذ المذهب التجاري في كل من ألمانية والنمسا صيغة خاصة وهي صيغة مالية الدولة أو الإدارة العامة. وقد أُطلقت على هذه الصيغة اسم علم الخزانة أو مذهب الخزانة. ويتمثل هذا المذهب في أفكار فون يوستي Von Justi التي أوردها في كتابه «اقتصاد الدولة». وينطلق هذا المذهب من مبدأ أساسي وهو ضرورة قيام الدولة بكل الأعمال الاقتصادية التي تكفل نمو الثروة، كان أنصار التجارية في ألمانيا والنمسا يقولون بناء إدارات الدولة انطلاقاً من المذاهب التجارية التي كانت غالبة آنذاك في باقي أقطار أوربة (السعي للحصول على المعادن الثمينة، ودعم الصناعة الوطنية وتقييد التجارة الخارجية وفرض الحماية الجمركية... إلخ) بقصد تحقيق اغتناء الدولة ودعم خزانتها وزيادة قوتها.

4-الإنتقادات الموجهة للمدرسة التجارية: تعرضت المدرسة التجارية إلى مجموعة من الإنتقادات والتي نذكر أبرزها: [12]

- إختزال مفهوم الثروة في زيادة احتياطات المعدن النفيس داخل الدولة مفهوم خاطئ، فالثروة مرتبطة بكمية الإنتاج الحقيقي في منطقة معينة والذي يرتبط بطريقة المثلى لكفية مزج عوامل الإنتاج.
- التركيز على النقود في حد ذاتها وهذا خطأ، فالنقود تعتبر وسيلة للمبادلة إضافة إلى مجموعة من الوظائف الأخرى.

---

[12] – جبلي محمد الأمين، **الدرس الرابع في مدخل الاقتصاد؛ تطور الفكر الاقتصادي، المدرسة التجارية**، متاح على الرابط التالي: https://www.manarat-el-iktissad.com/2019/10/the-mercantiliste-school.html ، تم تصفح الموقع بتاريخ 2021/03/29.

- جمع المعدن النفيس داخل الدولة مع فرض سياسات لعدم خروجه من الدولة له أثر إيجابي في المدى القصير لإثراء الدولة، لكن له مفعول سلبي على المدى المتوسط والبعيد، اذ انه يرفع قيمة المنتوجات في السوق الدولي مما يفقدها تنافسيتها وبالتالي انخفاض الطلب عليها.
- تشجيع الدول ذات الهيمنة العسكرية على اتباع سياسة استعمارية لتبرير احتياجاتها الاقتصادية.
- عدم الاعتماد على القطاعات الاقتصادية بصفة متوازنة تسمح بالاستقرار الاقتصادي كالصناعة والزراعة والتركيز فقط على التجارة الخارجية.